

حرمان المعتقل الإماراتي "خالد الشيبه" من الزيارات العائلية منذ 4 أشهر



كشف المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان أن السلطات الإماراتية تمنع عائلات المعتقلين السياسيين في سجن الرزين (سيء السمعة) من زيارتهم.

وقال المركز إنه يتابع "حيرة العائلات من منعها من زيارة أبنائها المعتقلين بسجن الرزين بدولة الإمارات وخشيتها من تعرضهم إلى مكروه وما زاد في مخاوفها هو رفض سلطات دولة الإمارات تقديم مبررات لذلك المنع خاصة بعد حضور العائلات ووقوفها لساعات طويلة أمام بوابة السجن".

ولفت المركز إلى أن إدارة سجن الرزين الصحراوي سيء السمعة منعت النشاط خالد الشيبه المحكوم ضمن القضية المعروفة بـ "إمارات 94" من زيارة عائلته دون سبب ظاهر منذ أربعة أشهر.

كما تعمّدت إدارة سجن الرزين حرمان المعتقلين من الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين لأسابيع وأحياناً لأشهر من حقهم في الاتصال بالعالم الخارجي وزيارة العائلة والمحامين والأطباء دون تقديم الأسباب.

وأشار المركز إلى أن السلطات الإماراتية انتهكت حق النشطاء السياسيين والحقوقيين والمدونين في الزيارة ما يعتبر خرقاً لمقتضيات القانون الاتحادي رقم 43 لسنة 1992 بشأن تنظيم المنشآت العقابية وخرقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي تقرّ للسجين بحقّه في أن يبقى على اتصال مع عائلته أو أصدقائه من خلال المراسلات أو من خلال استقباله للزيارات.

وطالب المركز من سلطات الدولة الكفّ عن منع الناشطين السياسيين والحقوقيين والمدونين من حقهم في زيارة العائلة واستقبال مراسلاتهم وذلك التزاماً بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

كما طالب المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان، الذي يتخذ من جنيف مقراً له، سلطات الدولة بتحويل المقررين الأمميين والمنظمات الدولية بزيارة سجون دولة الإمارات ومعاينة مدى احترام إدارة السجون للمعايير الدولية ذات الصلة.

ودعا المركز دعوة سلطات دولة الإمارات إلى تنفيذ ما وعدت به حين الاستعراض الدوري أمام مجلس حقوق الإنسان والتعجيل بتركيز هيئة وطنية مستقلة تعمل وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) يناط بعهدتها زيارة السجون بشكل مستقل ودون سابق إخطار ورصد الانتهاكات التي تطال المساجين والتحقيق حولها.